مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

أزمة هرمز - رأس لافان: التأثيرات الخطيرة على أسواق الغاز العالمية

د. ناجي أبي عاد

مستشار أول في دراسات الطاقة

مركز الخليج للأبحاث

في الثاني من مارس ٢٠٢٦م، أعلن قائد كبير من الحرس الثوري الإيراني أن مضيق هرمز قد أغلق وحذر من أن أي سفينة تحاول عبور الممر المائي ستكون مستهدفة. على الرغم من أن القيادة المركزية الأمريكية، التي تغطي كامل الشرق الأوسط، أكدت أن المضيق لم يغلق، إلا أن حركة ناقلات النفط والغاز في منطقة الخليج قد تأثرت بالفعل بشكل خطير.

يقع مضيق هرمز بين سلطنة عُمان وإيران، ويعمل كشريان حيوي لتجارة النفط والغاز العالمية. وفي عام ٢٠٢٥م، مر حوالي ١٣ مليون برميل يومياً من النفط عبر هرمز، أي ما يمثل حوالي ٣١ ٪ من جميع التدفقات الخام البحرية، وتم توجيه حوالي ٨٥ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال (LNG)، أي حوالي ٢١ ٪ من تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية، عبر المضيق.

وفي نفس اليوم، أوقفت قطر إنرجي، إحدى أكبر شركات إنتاج الغاز الطبيعي المسال في العالم، رسمياً إنتاجها للغاز المسال والسوائل المرتبطة به بعد هجمات طائرات بدون طيار إيرانية على مدينة رأس لافان الصناعية، أكبر منشأة تصدير للغاز الطبيعي المسال في العالم. أعلنت

شركة الطاقة الحكومية عن قانون القوة القاهرة، وهو بند قانوني يسمح لها بتفويت التسليم المتعاقد عليه دون عقوبة بسبب ظروف خارجة عن سيطرتها، رغم عدم الإبلاغ عن أي أضرار هيكلية للمنشأة.

إغلاق رأس لفان، الذي يصدر منه حوالي خمس الغاز الطبيعي المسال العالمي، إلى جانب إغلاق مضيق هرمز، يرسل صدمات قوية في أسواق الطاقة والغاز العالمية. في الواقع، يتم تصدير الغاز الطبيعي من دول الخليج العربية حصرياً في شكل سائل كغاز الطبيعي مسال، دون وجود خطوط أنابيب تربط المنطقة بالأسواق الخارجية. يتم تصدير الغاز الطبيعي المسال الخليجي من عمان والإمارات (أبو ظبي)، ولكن بشكل رئيسي من قطر. عمان، التي تزود سنوياً حوالي ١٠,٤ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال، يقع مصنعها لتصدير الغاز المسال في قلعة على بحر العرب خارج هرمز، وبالتالي لا تتأثر بإغلاق المضيق.

أبو ظبي، التي كانت تاريخياً أول دولة خليجية تصدر الغاز الطبيعي المسال عام ١٩٧٧م، تصدر حوالي ٦ ملايين طن من الغاز المسال سنوياً من مصنعها في جزيرة داس، وهي جزيرة صناعية مهمة في الخليج، وتقع على بعد ١٦٠ كم شمال غرب الإمارة، وتعد مركزاً رئيسياً للمعالجة والتسييل وتصدير الغاز الطبيعي المسال (بالإضافة إلى النفط الخام، غاز البترول السائل (LPG)، والكبريت). يتم تصدير معظم إمدادات الغاز الطبيعي المسال في أبو ظبي إلى الأسواق الآسيوية، وخاصة الهند.

تلعب قطر دوراً محورياً في سوق الغاز الطبيعي المسال، إقليمياً وعالمياً. تبلغ طاقتها السنوية الحالية أكثر من ٧٧ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال، أي حوالي ١٩ ٪ من إجمالي الطاقة في العالم. في السنوات الأخيرة، تم تصدير حوالي ٨٠ ٪ من إنتاج قطر للغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق الآسيوية، وخاصة إلى الصين والهند. تم توجيه حوالي ١٣ ٪ من صادرات الغاز الطبيعي المسال في شبه الجزيرة إلى الأسواق الأوروبية، خاصة إلى إيطاليا والمملكة المتحدة، بينما تم تصدير ٦ ٪ المتبقية إلى الأسواق الإقليمية، الكويت ودبي بشكل خاص.

من حيث الاحتياطيات المثبتة للغاز الطبيعي، تمتلك قطر

ثالث أكبر احتياطيات في العالم بعد روسيا وإيران بحوالي ٢٣,٩٠٠ مليار متر مكعب، أي حوالي ١٢٪ من إجمالي الاحتياطيات في العالم. نسبة الاحتياطيات إلى الإنتاج (RP) في قطر، وهي مقياس يستخدم غالباً كمؤشر على قدرة الإمداد على المدى القريب، هي الأعلى في العالم بأكثر من ١٤٤ عاماً.

الاحتياطيات المثبتة من الغاز الطبيعي في قطر وحدها كافية، حتى لو لم يتم اكتشاف المزيد منها، لتلبية الطلب العالمي الحالي على الغاز لأكثر من ٦ سنوات. ومن الجدير بالذكر هنا أن حوالي ٩٩ ٪ من احتياطيات الغاز المثبتة في قطر لا ترتبط بمحتوى سائل غني. وهذا يجعل إنتاج الغاز في قطر غير مرتبط بإنتاجها الخام، مما يسمح بمزيد من التنمية الاقتصادية.

يتم إنتاج الغاز المرتبط بجانب النفط الخام من خزانات النفط، وغالباً ما يتطلب فصلاً وأحياناً يشتعل، بينما يأتي الغاز غير المرتبط من خزانات تحتوي على القليل أو لا تحتوي على نفط ويتم إنتاجه مباشرة للسوق. في الواقع تم إنتاج الغاز القطري من احتياطيات موجودة في الحقل الشمالي، أكبر هيكل غازي غير مرتبط في العالم والذي اكتشف عام ١٩٧١م، ويقع بالكامل قبالة البحر، على بعد ٨٠ كيلومتراً شمال شرق أراضي شبه الجزيرة ويمتد على مساحة تقارب ٦٠٠٠ كيلومتر مربع.

تستفيد قطر وصناعتها الضخمة للغاز أيضاً من العديد من المزايا، مثل انخفاض تكلفة إنتاج الغاز بشكل كبير، وانخفاض الطلب المحلي نسبياً، ودعم حكومي قوي، وموقع جغرافي استراتيجي قريب نسبياً من أسواق الغاز الرئيسية، ونظام سياسي مستقر، وعملية اتخاذ قرارات مباشرة، وبيئة اقتصادية ليبرالية، وانفتاح واسع على الاستثمار الأجنبي بما في ذلك أكبر شركات النفط والغاز في العالم.

على المدى القصير، تسبب الإغلاق الفعلي لكل من هرمز ورأس لافان في ارتفاعات فورية وحادة في أسعار الغاز العالمية، خاصة مما أثر على الأسواق الآسيوية والأوروبية. ارتفع سعر الغاز الأوروبي القياسي المتداول في مركز صندوق الحمل الهولندي، فورا بنسبة تصل إلى ٤٥ ٪، وهو أعلى ارتفاع ليوم واحد منذ بداية الأزمة الروسية - الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢م. كما ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في المملكة المتحدة، حيث ارتفع مؤشر NBP بشكل حاد بالتزامن مع الأسواق القارية.

قد يؤدي الحصار المستمر والإغلاق الطويل إلى تضاعف أسعار الغاز بالجملة في أوروبا ثلاث مرات، كما يسبب نقصاً كبيراً، مما يجبر المشترين الآسيويين على المنافسة على إمدادات بديلة محدودة. بالإضافة إلى الارتفاعات الكبيرة في الأسعار، هناك تأثيرات رئيسية أخرى:

* تعرض الإمدادات العالمية للغاز الطبيعي المسال للانقطاع، حيث تم قطع حوالي ٢٠ ٪ من تجارة الغاز المسال العالمية.

* توقع نقص إقليمي في الدول الآسيوية (الصين، الهند، اليابان) التي تعتمد على الخليج.

* زيادة المنافسة على إمدادات الغاز الطبيعي المسال غير الشرق أوسطية، خاصة من الولايات المتحدة.

* ارتفاع أسعار تأمين الشحن، مع احتمال تجاوز أسعار شحن الغاز الطبيعي المسال اليومية الفورية ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

نقص الطاقة الاحتياطية الكافية عالمياً لسد فجوة الإمداد حقيقة مزعجة؛ فالقدرة الحالية للغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة التي يمكن تحويلها لسد الفجوة البالغة ٨٥ مليون طن سنوياً لا تتجاوز ٣٠ مليون طن سنوياً. ونتيجة لذلك، قد تحل مصادر طاقة بديلة مثل الفحم محل الغاز في الصين والهند وألمانيا.

علاوة على ذلك، فإن أزمة هرمز - رأس لافان الحالية ستؤثر سلباً على السمعة الأمنية لموردي الغاز والنفط في الخليج. سيدفع ذلك مطوري الغاز من المنطقة إلى استكشاف جاد لإمكانية بناء منافذ بديلة لغازهم، متجاوزين مضيق هرمز، من خلال بناء خطوط أنابيب غاز تصديرية تربط احتياطيات الخليج بمراكز الاستهلاك الرئيسية في آسيا وأوروبا.

كما سعى مطورو الغاز في الخليج بقوة للحصول على أصول تسييل الغاز خارج المنطقة، خاصة في الولايات المتحدة. وقد بدأت قطر بالفعل في تطوير الممر الذهبي هناك، بينما استحوذت أبو ظبي مؤخراً على حصص في مصنع نيكستديك الأمريكي ووحدة جارب للغاز الطبيعي المسال في موزمبيق، بينما اشترت السعودية حصصاً في شركة ميد أوشن إنرجي للغاز المسال (MidOcean Energy LNG).

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium

www.grc.net